



وزارة التنمية المحلية
وحدة تطوير الإدارة المحلية

ورقة سياسات

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥

تعزيز الزراعة الرأسية في الصوب المحمية في مصر: ضرورة لتحسين مستويات الأمن الغذائي وتوفير الوظائف المستدامة وتوليد الدخل

الرسائل الأساسية:

- الزراعة الرأسية يمكن أن تُضاعف الإنتاج والأرباح وفرص العمل.
- فدان الصوب الزراعية الواحد يوفر دخلاً جيداً لأسرة واحدة ويهيئ ثلاث وظائف بصفة دائمة.
- تزيد المزايا الاقتصادية لنموذج الصوب الزراعية من خلال اعتماد منهج القيمة المضافة الذي يربط المزارع بمقاولي الصوب وموردي مدخلات الإنتاج والممولين والأسواق (المحلية والتصديرية).
- تقديم الدعم الفني وإتاحة الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال أمر مطلوب لضمان استدامة نموذج الصوب الزراعية.

التركيز على صغار المزارعين: معوقات كبرى تحول دون التنمية الزراعية المستدامة ومكافحة الفقر في مصر

في مصر، يُعد ٨٠% من ملاك الأراضي ملاكاً لقطع أراضٍ صغيرة في الحجم تكون عادة متباعدة ومفتتة، وتقل مساحاتها عن الخمس فدادين، مما يعيق تحقيق وفورات الإنتاج الكبير. أساليب الزراعة التقليدية أسفرت عن ضعف في الإنتاجية وأثرت على الأداء الإجمالي لقطاع الزراعة وفرص التنمية الاجتماعية والإقتصادية للمجتمعات الريفية، لا سيما تلك الواقعة في صعيد مصر.

يتطلع المزارعون المصريون بشكل متزايد إلى الزراعة بصفتها مهنة لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات المعيشة. وعلى الرغم من أن ٣٠% تقريباً من قوة العمل المصرية ما زالت معنية بالقطاع الزراعي الذي يسهم بنحو ١٥% من إجمالي الناتج المحلي المصري، إلا أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية قد زادت كثيراً على مدار العقود الماضية، لتحول المزارعين من منتجين للغذاء إلى مستهلكين، ويتمشى ذلك مع حدوث قصور في الأيدي العاملة الماهرة في المجتمعات الزراعية.

زيادة الإنتاجية من خلال تعزيز الزراعة الرأسية في الصوب المحمية



زراعة الصوب تؤمن على الأقل ثلاث وظائف دائمة للفدان.

دأب "مشروع حياة للتنمية المحلية بصعيد مصر" - من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) - على دعم صغار المزارعين في محافظة المنيا (مركزي العدو ومغاغة) منذ مطلع العام ٢٠١٤، من أجل زيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين مستوى المعيشة، من خلال التوسع في الزراعة الرأسية في الصوب المحمية. وقد نجح مشروع حياة في تطوير سلاسل القيمة الزراعية الرأسية في محافظة المنيا عن طريق اعتماد منهجية متكاملة وشاملة لا تتطلع فحسب إلى تحسين الممارسات التقليدية للزراعة - كالآتي:

- تكوين روابط عمل بين المزارعين المهتمين بالزراعة الرأسية وشركات القطاع الخاص (مقاولي بناء الصوب) بأسعار تنافسية تبدأ من ٦٠ ألف جنيه مصري لبناء الصوبة على الفدان الواحد.
- تيسير نماذج تمويلية مبتكرة (من داخل سلسلة القيمة المرتبطة بالصوب الزراعية) تسمح للمزارعين بتبني الزراعة الرأسية على أساس تسديد الأقساط موسمياً وبشكل مرن.
- تقديم دعم فني مكثف ومنتظم وشامل لمئات المزارعين في العدو ومغاغة فيما يتعلق بصيانة الصوب، والري، وإدارة التربة، والتسميد، ومكافحة الآفات الزراعية، وتقنيات الحصاد.
- إرشاد المزارعين بكيفية إضافة قيمة سوقية إلى إنتاجهم من خلال تنفيذ عدة نماذج للتصنيع الزراعي بناء على أفضل تطبيقات ما بعد الحصاد.
- ضمان استمرار أرباح البيع لصغار المزارعين وعائلاتهم من خلال ربطهم بشكل مباشر بالأسواق التجارية المتميزة.
- تطوير عدة نماذج معدلة من الصوب الزراعية تواكب سياق المجتمعات المحلية، فهي من جهة مقبولة الثمن لصغار المنتجين الزراعيين، كما يمكن تعديلها لتناسب الاستثمارات الأكبر في الحجم واحتياجات الشركات.

بناء على هذه الأنشطة، نجح مشروع حياة في تحقيق النتائج التالية كخطوة أولى نحو توسيع نشاط الصوب الزراعية في مصر:

- شيدت أكثر من ٣٠ صوبة (في العدو فقط!) على يد المزارعين في الأونة الأخيرة بعد مشاهدتهم نجاح النماذج التجريبية للصوب الزراعية التي قام مشروع حياة بتنفيذها في العدو ومغاغة.
- تضاعفت إنتاجية ودخل مزارعي الصوب الزراعية.
- وحدة الصوبة الزراعية على مساحة فدان تؤمن على الأقل ثلاث فرص عمل دائمة وعدة وظائف موسمية للعمال المشاركين في الإنشاءات والصيانة والزراعة والحصاد على مدار العام.
- يقل استهلاك المياه بنسبة ٧٠% (لكل كيلو غرام) في الزراعة الرأسية مقارنة بالزراعة المكشوفة (وهو أمر له أهمية خاصة نظراً لندرة المياه في دولة مثل مصر).
- تقلص تكاليف الإنتاج بمقدار ٢٥% للكيلوغرام (مقارنة بالزراعة المكشوفة).
- أثمر التعاون الوثيق مع الإدارة المحلية في تخصيص محافظة المنيا ١٥٠ فدان لإنشاء مجمع صناعات زراعية، يُنشأ ويُدار تحت إشراف فني من اليونيدو.

قصص نجاح من دول أخرى: الدروس المستفادة من إسبانيا وتركيا

من بين ما يُقدر بـ ٩٢،٤٠٠ فدان صوب زراعية في منطقة البحر المتوسط، تولت إسبانيا وتركيا زمام المبادرة في التوسع بزراعة الصوب على مدار العقود الأخيرة. في إسبانيا نحو ٢٧،٣٠٠ فدان مزروع تحت الصوب الزراعية، تتركز مساحة تُعادل ٦٧% تقريباً منها في منطقة الأندلس (بالأساس في ألمرية وحولها). في تركيا، تم تخصيص ما يقرب من ٢٢،٧٧٠ فدان لإنتاج الصوب الزراعية حتى عام ٢٠١٢ (بالأساس حول مدينة أنطاليا). نحو ٢٢٠ ألف أسرة تركية تعتمد الآن على الصوب الزراعية كمصدر أساسي للرزق.

اعتمدت كل من إسبانيا وتركيا منهجاً صريحاً نحو تحديث وتطوير الصوب الزراعية، بما يتسق مع أحدث التطورات التكنولوجية في الأسواق العالمية. قدمت الدولتان حوافز وقامت بتدريب المزارعين على الانتقال الجماعي إلى الزراعة المحمية لتحقيق عائد اقتصادي كبير. جذبت الشركات المحلية والأجنبية (بالأساس شركات صغيرة ومتوسطة) إلى استثمار رأس المال في الصوب الزراعية، وتم إنشاء عدة مناطق تصنيع زراعي تعتمد على منتجات الصوب. كما أسهمت المراقبة المتخصصة لإدارة قطاع الصوب الزراعية والإشراف عليه في الترويج الناجح للزراعة الرأسية في الدولتين.

توصيات لتعميم التجربة: نحو برنامج قومي لزراعة الصوب في مصر



صوبية نموذجية شيدها مشروع حياة على مساحة فدان بمحافظة المنيا.

اتساقاً مع تبني السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي للزراعة الرأسية رسمياً في يونيو/حزيران ٢٠١٤، وبناء على المزايا الواضحة لنموذج الصوبية الزراعية في تحسين معدلات الأمن الغذائي وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل؛ يسعى مشروع حياة إلى تكرار وتعميم نموذج الزراعة المحمية سريعاً، كضرورة وطنية تصب في مصلحة الشعب المصري وحكومته.

من هذا المنطلق، وبعد التشاور مع شركاء مشروع حياة بوزارة التنمية المحلية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وسلطات الحكم المحلي على مستويات المحافظة والمركز والقرية، صاغ مشروع حياة التوصيات التالية الهادفة إلى زيادة إنتاج الصوب للمحاصيل الزراعية في مصر، من ٦٠٠٠ فدان تقريباً في الوقت الحالي إلى ١٥ ألف فدان بحلول عام ٢٠٢٠:

- ضرورة إعداد استراتيجية متكاملة (تتضمن مؤشرات أداة أساسية حتى عام ٢٠٢٠) لترويج نموذج الصوب الزراعية يشارك فيها جميع الأطراف المعنية من الحكومة المصرية وشركاء التنمية المصريين والدوليين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- إطلاق برنامج توعية ودعاية رفيع المستوى من أجل إظهار الجدوى التقنية والاقتصادية للصوب الزراعية في المجتمعات الريفية.
- إنشاء وحدة برنامج مركزية للصوب الزراعية – بموجب قرار – يكون محلها في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (أو وزارة التنمية المحلية) وتكون مسؤولة عن الإدارة والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين المحلي والوطني من خلال فروعها الميدانية. كما تتولى هذه الوحدة مسؤولية التقييم والمتابعة للبرنامج.
- تقديم برامج فنية متطورة ونقل للتكنولوجيا وخدمات إرشاد زراعي لمزارعي الصوب عن طريق مرشدين زراعيين مؤهلين من القطاع الخاص ومن وحدات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المعنية بالتنمية الزراعية على المستوى الميداني (شريطة منح المرشدين الزراعيين الحكوميين المحفزات والتشجيع وبناء القدرات لتقديم أداء رفيع المستوى).
- تيسير مشاركة القطاع الخاص لضمان الربط بالأسواق وتطوير سلاسل القيمة وإتاحة النفاذ للأسواق التصديرية وتحسين التنسيق التجاري بين المستثمرين ومنتجي الصوب الزراعية.
- تحسين خدمات التمويل وتكثيف المنتجات المالية للوفاء باحتياجات المزارعين، عن طريق الربط بين مؤسسات التمويل الحكومية والمصارف الخاصة ومؤسسات الإقراض متناهي الصغر. ويمكن لبرنامج ترويج وتشجيع الاستثمار – مثلما تم تطويره في إسبانيا وتركيا في الثمانينيات – أن يحسن كثيراً من انتعاش قطاع الصوب الزراعية ويسهم في الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر.
- تعزيز ودعم التوسع في تجمعات الصناعات الزراعية القائمة وتطوير تجمعات إنتاجية جديدة مصحوبة بصناعات داعمة مثل موفري المدخلات ومراكز ما بعد الحصاد ومنافذ السوق وكذلك المعامل ومقدمي الخدمات الفنية.
- دعم التواصل المستمر مع المستهلكين من خلال توفير تسهيلات لوجستية وتصديرية وتسويقية لتجمعات المزارعين بشكل منتظم.

نبذة عن مشروع حياة للتنمية المحلية

يهدف مشروع حياة للتنمية المحلية الشاملة إلى تعزيز فرص الأسر الأكثر احتياجاً والشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٠ عاماً، والنساء والأطفال في المجتمعات المستهدفة في محافظة المنيا وذلك من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. فيما يخص الجانب الاقتصادي، يعمل المشروع على خلق المزيد من فرص العمل وتحسين وزيادة فرص التوظيف المحلية للفئات الأكثر احتياجاً على مستوى المحافظة. أما على الجانب الاجتماعي، فإن المشروع يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة في محافظة المنيا من خلال دعم أنشطة مراكز الشباب وتعزيز الترابط المحلي ورفع الوعي المجتمعي إزاء القضايا التنموية الملحة.

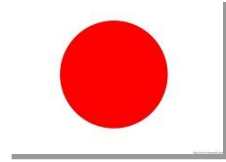
بدأ تنفيذ مشروع حياة فعلياً في يونيو ٢٠١٣ بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للأمن البشري (UNTFHS) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) بالإضافة إلى الحكومة اليابانية. وتقوم خمس منظمات من الأمم المتحدة بتنفيذ المشروع وهي: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، منظمة العمل الدولية (ILO)، منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN)، منظمة الهجرة الدولية (IOM)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) وذلك بالشراكة والتعاون الوثيق مع الحكومة المصرية متمثلة في وزارات التنمية المحلية والتعاون الدولي والخارجية ومحافظة المنيا والمجتمع المدني المصري.

لمزيد من المعلومات وللتواصل مع مشروع حياة للتنمية المحلية، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على www.hayat-eg.org وصفحتنا على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" على: <https://www.facebook.com/HayatUpperEgypt>.



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC



UN
WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality
and the Empowerment of Women



International Labour Organization